



مادة : مالية وتجارة دولية

المحور 03: التكتلات الإقليمية الدولية

أ.د. عبد الله لفايدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

lefaida.abdellah@univ-oeb.dz

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة ازديادًا ملحوظًا في عدد التكتلات الإقليمية، حيث أصبحت الدول تسعى إلى تعزيز التعاون فيما بينها لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. التكتلات الإقليمية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل العلاقات الدولية، سواء من حيث التجارة، الاستثمار، أو حتى الأمن المشترك.

1. مفهوم التكتلات الإقليمية الدولية

1.1. تعريف التكتل الإقليمي

التكتلات الإقليمية هي تجمعات من الدول التي تتقارب جغرافياً وتتوحد اقتصادياً أو سياسياً أو تجارياً بهدف تحقيق مصالح مشتركة (Balassa, 1961). يتمثل هذا التعاون في إبرام اتفاقيات تجارية، إنشاء اتحادات جمركية، أو حتى تشكيل كيانات سياسية متكاملة.

1.1. التأسيس القانوني للتكتلات الإقليمية

غالبًا ما يتم إنشاء التكتلات الإقليمية بناءً على اتفاقيات دولية تخضع لقوانين منظمة التجارة العالمية (WTO, 2022). هذه الاتفاقيات تحدد الشروط والالتزامات التي تحكم العلاقة بين الدول الأعضاء.

2.1. أسباب نشوء التكتلات الإقليمية

هناك عدة أسباب تدفع الدول للانضمام إلى التكتلات الإقليمية، منها:

- اقتصاديًا: تسهيل التجارة، تعزيز الاستثمار، وتقليل الاعتماد على القوى الاقتصادية الكبرى.
- سياسيًا: تقوية النفوذ السياسي للدول الأعضاء وتعزيز الاستقرار.
- أمنياً: التعاون في مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة.
- اجتماعيًا وثقافيًا: تعزيز الروابط الثقافية والتكامل المجتمعي بين الشعوب.

3.1. أهداف التكتلات الإقليمية

تتعدد الأهداف التي تسعى التكتلات الإقليمية لتحقيقها، وأهمها:

- تعزيز النمو الاقتصادي

من خلال إزالة الحواجز التجارية، تسهل التكتلات حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. (Krugman & Obstfeld, 2009)

- تحسين القدرة التنافسية

تسمح الأسواق الموحدة للشركات بتوسيع نطاق عملياتها، مما يعزز من قدرتها التنافسية عالميًا. (Porter, 1990)

• تعزيز الاستقرار السياسي

توفر التكتلات الإقليمية منصة للحوار السياسي والتعاون الأمني، مما يقلل من احتمالية النزاعات بين الدول الأعضاء (Keohane & Nye, 2011).

• تحقيق التنمية المستدامة

تسهم هذه التكتلات في تبادل الخبرات بشأن التنمية المستدامة، وتطبيق سياسات مشتركة لحماية البيئة. (UNCTAD, 2021).

2. أنواع التكتلات الإقليمية الدولية

يختلف مستوى التكامل بين التكتلات الإقليمية تبعًا لمدى تعمق التعاون بين الدول الأعضاء. تتراوح هذه التكتلات من اتفاقيات تجارة حرة بسيطة إلى اتحادات اقتصادية ونقدية متقدمة.

1.2. منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area - FTA)

أ) التعريف

منطقة التجارة الحرة هي تكتل اقتصادي تلغي فيه الدول الأعضاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية على السلع والخدمات المتبادلة فيما بينها، لكنها تحتفظ بسياساتها الجمركية المستقلة تجاه الدول غير الأعضاء. (Krugman & Obstfeld, 2009)

ب) الخصائص

- إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.
- لا توجد تعرفه جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.
- حرية كل دولة في إبرام اتفاقيات تجارية منفصلة مع دول أخرى.

ج) أمثلة بارزة

ج.1) اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (USMCA سابقًا
NAFTA)

تأسست عام 1994 بين الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك.
عززت التجارة بين الدول الثلاث، وقللت التعريفات الجمركية على
المنتجات الصناعية والزراعية. (Bhagwati, 2008)

ج.2) منطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا
(AFTA)

أنشئت عام 1992 لتسهيل التجارة بين دول ASEAN العشر.
ساهمت في تقليل التعريفات الجمركية على البضائع داخل
المنطقة إلى 0-5% (Severino, 2006).

2.2. الاتحاد الجمركي (Customs Union)

أ) التعريف

الاتحاد الجمركي هو تكتل اقتصادي يتميز بإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تطبيق تعريف جمركية موحدة على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء. (Balassa, 1961)

ب) الخصائص

- إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء.
- اعتماد تعريف جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى.
- تنسيق السياسات التجارية الخارجية بين الدول الأعضاء.

ج) أمثلة بارزة

ج.1) الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي

بدأ كاتحاد جمركي في عام 1968.

يسمح بحرية التجارة بين الدول الأعضاء مع فرض تعريفه موحدة على البضائع القادمة من خارج الاتحاد. (European Commission, 2020)

ج.2) الاتحاد الجمركي لمجموعة دول إفريقيا الجنوبية (SACU)

يضم جنوب إفريقيا، ليسوتو، بوتسوانا، إسواتيني، وناميبيا.

يعتمد على تعريفه جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية مع السماح

بحرية التجارة بين الأعضاء. (UNCTAD, 2021)

3.2. السوق المشتركة (Common Market)

أ) التعريف

السوق المشتركة هي تكتل اقتصادي يذهب أبعد من الاتحاد الجمركي، حيث يضمن حرية تنقل ليس فقط السلع والخدمات، ولكن أيضًا رأس المال والعمالة بين الدول الأعضاء. (De Grauwe, 2018)

ب) الخصائص

- حرية التجارة بين الدول الأعضاء.
- تعريف جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.
- السماح بحرية تنقل العمالة ورأس المال داخل التكتل.
- سياسات اقتصادية منسقة بين الدول الأعضاء.

ج) أمثلة بارزة

ج.1) السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)

تأسست عام 1991، وتضم الأرجنتين، البرازيل، باراغواي، وأوروغواي. تهدف إلى تحقيق سوق مشتركة لتسهيل حركة السلع، الخدمات، ورأس المال بين الدول الأعضاء. (Baer, 2014)

ج.2) السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

تضم 21 دولة أفريقية، وتهدف إلى إنشاء سوق موحدة تضم أكثر من 583 مليون نسمة.

تعمل على إزالة الحواجز التجارية وتحقيق التكامل الاقتصادي في القارة. (UNCTAD, 2021)

4.2. الاتحاد الاقتصادي (Economic Union)

أ) التعريف

الاتحاد الاقتصادي هو تكتل يتجاوز السوق المشتركة ليشمل تنسيقًا شاملاً للسياسات الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب والسياسات النقدية، وغالبًا ما يكون مقدمة لإنشاء عملة موحدة (Krugman & Obstfeld, 2009).

ب) الخصائص

- جميع ميزات السوق المشتركة.
- تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء.
- إمكانية اعتماد عملة موحدة وسياسة نقدية مشتركة.

ج) أمثلة بارزة

ج.1) الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (EMU)
يشمل دول الاتحاد الأوروبي التي تعتمد اليورو كعملة موحدة.
يتبنى سياسات نقدية موحدة تحت إشراف البنك المركزي الأوروبي
(European Union, 2021).

ج.2) الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)
يسعى إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والنقدي بين دول غرب إفريقيا.
يخطط لإطلاق عملة موحدة تُعرف باسم "إيكو". (Rodrik, 2011)

5.2. الاتحاد السياسي (Political Union)

أ) التعريف

يعد الاتحاد السياسي أعلى مستوى من التكامل بين الدول، حيث تتوحد الدول الأعضاء تحت سلطة سياسية موحدة تشمل سياسات خارجية، دفاعية، واجتماعية مشتركة. (Keohane & Nye, 2011)

ب) الخصائص

- سلطة مركزية تتخذ القرارات بالنيابة عن الدول الأعضاء.
- سياسات اقتصادية، اجتماعية، وأمنية موحدة.
- غالبًا ما يكون له دستور مشترك أو إطار قانوني موحد.

ج) أمثلة بارزة

- ج.1) الاتحاد الأوروبي (EU) كنموذج قريب للاتحاد السياسي رغم أنه ليس اتحادًا سياسيًا كاملًا، إلا أن الاتحاد الأوروبي يمتلك برلمانًا مشتركًا، وسياسات خارجية مشتركة في بعض المجالات. توجد تحركات لتعزيز التكامل السياسي بين الدول الأعضاء، خاصة في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية. (Schimmelfennig, 2020)
- ج.2) الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للاتحاد السياسي الكامل تشكلت الولايات المتحدة بعد اتحاد 13 ولاية مستقلة تحت حكومة فدرالية واحدة. تتبع سياسة اقتصادية موحدة، وعملة موحدة، ونظامًا قانونيًا مركزيًا.

3. تأثير التكتلات الإقليمية على الاقتصاد الدولي

أصبحت التكتلات الإقليمية عنصرًا أساسيًا في تشكيل الاقتصاد العالمي، حيث تؤثر على أنماط التجارة، تدفقات الاستثمار، والاستقرار الاقتصادي العام. وبينما تحقق هذه التكتلات العديد من الفوائد للدول الأعضاء، فإن لها أيضًا تأثيرات معقدة على الاقتصاد الدولي، بما في ذلك التنافس بين التكتلات، وإعادة توجيه التجارة، والآثار المترتبة على الدول غير الأعضاء.

1.3. التأثيرات الإيجابية للتكتلات الإقليمية على الاقتصاد الدولي

أ) تعزيز التجارة والاستثمار الدولي

أ.1) زيادة حجم التجارة العالمية

تساعد التكتلات الإقليمية في تقليل الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية. هذا ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد الدولي من خلال تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وتعزيز الترابط بين الأسواق (Krugman & Obstfeld, 2009).

أمثلة

أدى إنشاء الاتحاد الأوروبي (EU) إلى مضاعفة التجارة بين أعضائه، مما أثر على أنماط التجارة العالمية (European Commission, 2020).

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) ، التي تضم دولاً آسيوية رئيسية، ساهمت في تعزيز التكامل التجاري في آسيا، مما أثر على الاقتصاد العالمي. (UNCTAD, 2021).

أ.2) جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)

تجذب التكتلات الإقليمية الاستثمارات الأجنبية، حيث توفر سوقًا أوسع وقوانين موحدة تسهل على المستثمرين الدوليين دخول الأسواق الإقليمية. (Porter, 1990)

أمثلة

أدت اتفاقية USMCA إلى زيادة تدفقات الاستثمار بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، مما عزز التصنيع والتجارة عبر الحدود (Bhagwati, 2008).

الاتحاد الأوروبي يعتبر أحد أكبر المناطق الجاذبة للاستثمارات الأجنبية بسبب سياساته الاقتصادية الموحدة (European Union, 2021).

ب) تحسين القدرة التنافسية العالمية

ب.1) خلق أسواق اقتصادية كبيرة

التكتلات توفر سوقًا موحدة للشركات، مما يمكنها من تحقيق وفورات الحجم وتعزيز قدرتها التنافسية عالميًا. (Balassa, 1961)

أمثلة

سمح السوق الموحد للاتحاد الأوروبي للشركات الأوروبية بالتوسع بسهولة، مما عزز المنافسة مع الشركات الأمريكية والصينية (De Grauwe, 2018).

ASEAN أصبح مركزًا صناعيًا عالميًا بفضل التكامل الاقتصادي بين أعضائه، مما عزز التنافسية مع الاقتصاديات الكبرى مثل الصين والهند. (Severino, 2006)

ب.2) تحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا

توفر التكتلات بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء، مما يعزز النمو الاقتصادي العالمي. (Rodrik, 2011)

أمثلة

الاتحاد الأوروبي يشجع البحث والتطوير عبر برامج مثل Horizon Europe، مما أدى إلى تقدم تكنولوجي انعكس على الاقتصاد العالمي.

الشركات متعددة الجنسيات تستفيد من التكتلات مثل NAFTA/USMCA لنقل التكنولوجيا بين الدول الأعضاء، مما يعزز الإنتاجية عالميًا. (Bhagwati, 2008)

2.3. التأثيرات السلبية للتكتلات الإقليمية على الاقتصاد الدولي

أ) التنافسية غير المتكافئة بين التكتلات الإقليمية

أ.1) تشكل كتل اقتصادية متنافسة

في بعض الأحيان، تؤدي التكتلات إلى تقسيم الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة بدلاً من تحقيق تكامل عالمي شامل (Schimmelfennig, 2020).

أمثلة

التنافس بين NAFTA حالياً (USMCA) والاتحاد الأوروبي أدى إلى نشوء سياسات تجارية حمائية بين التكتلين.

الصين استخدمت RCEP لتعزيز نفوذها الاقتصادي في آسيا، مما أثار مخاوف لدى الاقتصادات الغربية حول تحول موازين القوى الاقتصادية. (UNCTAD, 2021).

أ.2) الحروب التجارية والتوجه الحمائي

تؤدي بعض التكتلات إلى زيادة النزعات الحمائية، مما يضر بالاقتصاد الدولي من خلال فرض تعريفات جمركية وتقييد التجارة مع الدول غير الأعضاء. (Rodrik, 2011)

أمثلة

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) أدى إلى تحديات تجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما أثر على تدفقات التجارة والاستثمار. (Schimmelfennig, 2020)

الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين تأثر بشكل كبير بالتكتلات الاقتصادية المنافسة، مما أدى إلى فرض تعريفات جمركية متبادلة. (Bhagwati, 1993)

ب) تأثير التكتلات على الدول غير الأعضاء

ب.1) التهميش الاقتصادي للدول خارج التكتلات

قد تؤدي التكتلات إلى إقصاء الدول غير الأعضاء من الأسواق، مما يحد من فرص النمو الاقتصادي لديها. (Keohane & Nye, 2011)

أمثلة

بعض الدول الإفريقية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجد صعوبة في تصدير منتجاتها بسبب السياسات التفضيلية داخل التكتل (European Commission, 2020).

الدول الفقيرة خارج التكتلات مثل MERCOSUR تواجه تحديات في المنافسة مع الشركات داخل التكتل بسبب القيود الجمركية (Baer, 2014).

ب.2) التأثير على سلاسل الإمداد العالمية

عندما تضع التكتلات قيودًا تجارية، يمكن أن تؤثر سلبًا على سلاسل الإمداد العالمية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج عالميًا (Krugman & Obstfeld, 2009).

أمثلة

قيود التجارة بعد بريكست أثرت على سلاسل الإمداد الأوروبية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتصنيع في بريطانيا (Schimmelfennig, 2020).

الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد في آسيا، مما أثر على الشركات العالمية (Bhagwati, 1993).

4. التحديات التي تواجه التكتلات الإقليمية

- على الرغم من الفوائد الكبيرة، تواجه التكتلات تحديات مثل:
 - الاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، مما قد يؤدي إلى تفاوت في الفوائد المكتسبة.
 - الأزمات الاقتصادية العالمية التي تؤثر على استقرار التكتل، كما حدث في أزمة اليورو 2008. (De Grauwe, 2018).
 - الصراعات السياسية التي قد تعرقل عمل التكتل، مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Schimmelfennig, (Brexit) (2020).

5. موقع الجزائر من التكتلات الإقليمية الدولية

تعد الجزائر من الدول التي تحظى بموقع جغرافي استراتيجي، حيث تربط بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط. ونظرًا لحجم اقتصادها وإمكاناتها الطبيعية، فإنها تشارك في العديد من التكتلات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، لا تزال الجزائر تواجه تحديات في تحقيق اندماج اقتصادي فعال داخل هذه التكتلات.

1.5. التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر

أ. الاتحاد الإفريقي (AU)

أ. (1) دور الجزائر داخل الاتحاد الإفريقي

الجزائر عضو مؤسس في منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، والتي تحولت لاحقًا إلى الاتحاد الإفريقي (AU) سنة 2002 (African Union, 2021).

تساهم الجزائر في مبادرات الاتحاد الإفريقي الخاصة بالتنمية الاقتصادية، مثل أجندة 2063 التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإفريقي.

أ.2) التأثير الاقتصادي للاتحاد الإفريقي على الجزائر

تسعى الجزائر إلى تعزيز التجارة مع الدول الإفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) ، لكنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على أوروبا كشريك تجاري رئيسي (UNCTAD, 2021).

بالرغم من الفرص المتاحة، إلا أن الجزائر لم تستفد بشكل كامل من هذه الاتفاقية بسبب ضعف البنية التحتية ونقص التنوع الاقتصادي.

ب) الاتحاد المغربي (UMA)

ب.1) دور الجزائر في الاتحاد المغربي

الجزائر عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي (UMA) ، الذي تأسس عام 1989، ويضم أيضاً تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا (Chikhi, 2014).

رغم الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة، لا يزال الاتحاد معطلاً بسبب الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وخاصة بين الجزائر والمغرب.

ب.2) التأثير الاقتصادي للاتحاد المغربي على الجزائر

نسبة التجارة البينية بين دول الاتحاد المغربي لا تتجاوز 5%، مما يجعله أحد أقل التكتلات تكاملاً في العالم. (World Bank, 2020)

الجزائر تعتمد على صادرات الغاز والنفط بدلاً من الاستفادة من السوق المغربية الموحدة التي لم تُفعّل.

ج) جامعة الدول العربية (LAS) ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)

ج.1) مشاركة الجزائر في التكتلات العربية
الجزائر عضو في جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) ، التي تهدف إلى تعزيز التجارة بين الدول العربية (ESCWA, 2020).

رغم انضمامها إلى GAFTA ، فإن حجم تجارتها مع الدول العربية لا يزال ضعيفًا مقارنة بتعاملاتها مع أوروبا.

ج.2) التحديات التي تواجه الجزائر في السوق العربية
القيود الجمركية والاختلافات في الأنظمة الاقتصادية تجعل التكامل العربي ضعيفًا.

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على الصادرات الطاقوية، في حين تفتقر إلى صناعة متنوعة تسمح لها بالاستفادة الكاملة من السوق العربية.

د) العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي (EU)

د.1) اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005. (European Commission, 2020). يهدف الاتفاق إلى تعزيز التجارة بين الجزائر وأوروبا، لكنه لم يكن متكافئاً، حيث تستفيد أوروبا أكثر من الجزائر من حيث الميزان التجاري.

د.2) التحديات الاقتصادية في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي

الجزائر تعتمد على تصدير الغاز والنفط إلى أوروبا، بينما تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها الصناعية والغذائية من دول الاتحاد الأوروبي. هناك انتقادات داخل الجزائر بأن الاتفاق لم يحقق فوائد كبيرة للقطاعات غير النفطية، مما أدى إلى إعادة النظر فيه عام 2020.

2.5. التحديات التي تواجه الجزائر في التكتلات الإقليمية

أ) الاعتماد الكبير على المحروقات

يشكل النفط والغاز أكثر من 90% من صادرات الجزائر، مما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من التكتلات التي تركز على التجارة الصناعية والزراعية. (IMF, 2021)

ب) ضعف البنية التحتية التجارية

رغم موقعها الاستراتيجي، إلا أن ضعف شبكات النقل والخدمات اللوجستية يحدّ من قدرة الجزائر على تعزيز تجارتها مع إفريقيا والدول المجاورة. (World Bank, 2020)

ج) التحديات السياسية والجيوسياسية
العلاقات المتوترة مع المغرب تؤثر على فاعلية اتحاد المغرب العربي.
السياسة الاقتصادية الجزائرية تميل إلى الحمائية، مما يحدّ من
انخراطها في أسواق التكتلات الإقليمية.

3.5. الفرص المتاحة لتعزيز اندماج الجزائر في التكتلات الإقليمية

(أ) تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)

يمكن أن تستفيد الجزائر من تصدير المنتجات غير النفطية إلى الأسواق الإفريقية، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة، الصناعات التحويلية، والزراعة. (UNCTAD, 2021)

(ب) تحسين البنية التحتية التجارية

يمكن تعزيز التجارة الإقليمية من خلال تطوير ميناء الوسط في الجزائر، الذي قد يصبح مركزًا لوجستيًا هامًا في البحر الأبيض المتوسط.

الخلاصة

تلعب الجزائر دورًا هامًا في التكتلات الإقليمية، لكنها لم تستفد بشكل كامل من هذه التكتلات بسبب التحديات الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن هناك فرصًا كبيرة يمكن استغلالها، خاصة في السوق الإفريقية والعربية، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز التكامل التجاري مع الدول المجاورة. يبقى نجاح الجزائر في تحقيق ذلك مرتبطًا بمدى قدرتها على تنفيذ إصلاحات اقتصادية جريئة تعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

الخاتمة

تؤثر التكتلات الإقليمية بشكل كبير على الاقتصاد الدولي، حيث تعزز التجارة والاستثمار، وتحفز الابتكار، وتحسن القدرة التنافسية. ومع ذلك، قد تؤدي أيضًا إلى تقسيم الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة، وإقصاء الدول غير الأعضاء، وخلق نزعات حمائية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي العالمي. بناءً على ذلك، يعتمد تأثير التكتلات على الاقتصاد الدولي على كيفية إدارتها ومدى انسجامها مع النظام التجاري العالمي.